

الأسعار.. فروق غريبة

الكاتب



جمال الدويري

أحد المواقع الشهيرة، رصد عملية اختلاف أسعار المنتجات نفسها بين بلد وآخر بطريقة ذكية، حيث رصد موقع «برايس رانر» اختلاف سعر مجموعة من السلع بين عدد من المدن الكبرى في العالم، وتضمنت سلة المشتريات فيلماً وكاميرا وهاتفاً نقالاً و«لاب توب» وجهاز «بلاي ستيشن»، واختارها متشابهة ومواصفاتها واحدة. وبحسب الموقع، فإن سعر سلة المشتريات تلك وصل في طوكيو إلى 1757 دولاراً، أما في نيويورك 1969 دولاراً، وفي دبي 2012 دولاراً، وفي فيينا 2441 دولاراً، وفي كوبهانغن 2450 دولاراً، وفي كيب تاون 2550 دولاراً، وفي أيسلندا 2965 دولاراً، و3387 دولاراً في ساو باولو بالبرازيل.

بالتأكيد فإن اختلاف أسعار السلع بين بلد وآخر، له أسباب كثيرة، قد يكون في مقدمتها الجمارك والضرائب في كل بلد، ففي بعض البلدان تكون الضريبة عالية جداً، فضلاً عن «جمركة» البضائع الأجنبية، ناهيك باختلاف سياسة كل بلد الضريبية، فبينما يختلف مقدارها بين الولايات نفسها، تجدها في مكان آخر تستثني المواد الغذائية من الضريبة، وتفرض نسباً مرتفعة على المبيعات أو الدخل وأشياء أخرى.

ومن الأسباب الرئيسية لاختلاف الأسعار بين الدول، معدل الدخل في كل دولة، وبحسب دراسة لكلية «هارفارد» لإدارة الأعمال، فإن التباين الكبير في الأجور بين مدينة وأخرى داخل الدولة نفسها، قد يتسبب في اختلاف أسعار السلع والأجور، وليس حتى بين دول.

ومن النظريات المتصلة باختلاف الأسعار، بحسب الدراسة، ما يتعلق ب«دورة رأس المال»، فكلما زاد حجم المبيعات، تمكّنت الشركات من إعادة استخدام السيولة لشراء المزيد من البضائع، بما يمكنها من وضع هامش ربح صغير اعتماداً على نظرية «البيع الكبير» ما يحقق ربحاً كثيراً.

وفي المقابل، فإن عدم وجود طلب كبير أو رواج في السوق يؤدي إلى اضطراب الشركات إلى وضع هامش ربح كبير لتغطية نفقاتها، ما يؤدي إلى رفع الأسعار بطريقة لافتة، خاصة مع عدم تدخل الحكومة في سياسة تحديد الأسعار.

ومن الأسباب الرئيسية المتصلة باختلاف الأسعار بالتأكد، معدلات الإيجار، وأجور العمال والخدمات المتصلة بعمليات البيع، إلى جانب استقرار بعض الدول، ومرور أخرى بأوضاع استثنائية. واللافت في مسألة الأسعار أن شركات عالمية تجدها تبيع سلعتها في دولة معينة أقل بكثير من دولة أخرى، ومردّ هذا بالتأكيد إلى كل ما سبق ذكره، ولكن ما هو غير مفهوم قط، أن يكون هناك اختلاف كبير في السلعة نفسها، وتجدها تباع في الدولة نفسها، والمدينة نفسها، بل والشارع نفسه، ولكن بفارق كبير، وهنا لا يوجد حل إلا وعي المستهلكين أنفسهم لمقارنة السلع التي يشترونها حتى لا يبقوا ضحايا للطامعين

jamaldaralkhaleej.ae

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.